واقع ومعوقات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء الإفتاح نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

دراسة استطلاعية لأراء عينة من مهني وأكاديمي المحاسبة

The reality and obstacles of accounting measurement according to fair value in Algeria in light of the requirements of international financial reporting standards

An exploratory study of the opinions of a sample of accounting professionals and academics

الامام إبراهيم [1] *،

[1] كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر (Limamlimam470@gmail.com)

تاريخ الاستلام : 2022/04/25 ؛ تاريخ القبول: 2022/06/01 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/18

ملخص : تهدف الدراسة الى معرفة أهم العوامل المؤثرة في تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، والتي حاولنا من خلالها تحليل وتقييم العوامل المؤسسية التي يستند عليها هذا المبدأ ورصد الممارسة الفعلية له في الجزائر بعد مضي أكثر10 سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي. ولتحقيق ذلك، قمنا بدراسة ميدانية على عينة من ممارسي مهنة المحاسبة باستخدام أدوات البحث العلمي الممثلة أساسا في المقابلة والملاحظة والتحليل الوثائقي. وتوصلت الدراسة إلى أن المبررات التي تستند عليها القيمة العادلة والحجج الداعمة لتطبيقها تتنافى والعوامل المؤسسية في البيئة المحاسبية الجزائرية، كما تبين نتائج الدراسة أن أفراد العينة محل الدراسة لايرون حاجة كبيرة لتطبيق القيمة العادلة لعدة أسباب لعل أهمها غياب متطلبات تطبيقها في البيئة الجزائرية.

الكلمات المفتاح : قيمة عادلة ؛ نظام محاسبي مالي ؛ ؛ بيئة محاسبية جزائرية ؛ عوامل مؤسسية.

تصنيف JEL : M490 ؛ M41؛ M410 ؛ F21

Abstract: The study aims to know the most important factors affecting the application of fair value in the Algerian accounting environment, through which we try to analyze and evaluate the institutional factors on which this principle is based and monitor the actual practice of it in Algeria after more than 10 years of applying the financial accounting system. To achieve this, we conduct a field study on a sample of accountancy practitioners using the tools of scientific research represented mainly in the interview, observation and documentary analysis. The study concluded that the justifications on which the fair value is based and the arguments supporting its application are incompatible with the institutional factors in the Algerian accounting environment.

Keywords: fair value , , financial accounting system ,Algerian accounting environm,institutional factors ..

Jel Classification Codes : M490 ; M41; ؛ M410 ; M21

*المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

تميزت بيئة الأعمال الدولية بكثير من التحولات المتمثلة في زيادة حرية التعاملات التجارية والمالية بين الدول والتطور التكنولوجي الذي ساهم في إزالة الحواجز أمام تدفق المعلومات لتحسين الخدمات وجلب الإستثمار الأجنبي ؛ ماسهم في تطوير بيئة الأعمال وتحسين الميزة التنافسية بين الدول مأدى إلى وجود ظغوطات على مهنة المحاسبة والتأثير على المبادئ التي تقوم عليها وعلى رأسها التكلفة التاريخية ؛ والتي لم تعد تساير الظروف الإقتصادية بتجاهل التغيرات الحاصلة على القدرة الشرائية ولا تزود المستثمرين بالمعلومات الصحيحة لإتخاذ القرارات .

ولتجاوز هذه المشكلة بدأ البحث عن طرق جديدة للقياس المحاسبي للتعبير أكثر عن الواقع بمعلومات مالية منسجمة ومقروءة وتعبر تعبيرا صادقا عن الواقع الفعلي للمؤسسة ؛واستقر الأمر على مبدأ القيمة العادلة والتي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثانية ؛ وقد حظي موضوع القيمة العادلة بالإهتمام على المستوى الأكاديمي وحتى التطبيقي على مستوى المؤسسات من منطلق ان هذا النموذج يساهم في توفير المعلومات التي تساعد في إتخاذ القرارات ؛ إلا أن تطبيق القيمة العادلة يتطلب توفير المناخ المناسب والملائم للحصول على النتيجة المرجوة من استخدام هذا النموذج .

لم تكن الجزائر في منأى عن الإصلاح المحاسبي في ظل مايسمى بالعولمة المحاسبية ؛ فسايرت محاسبتها هذا التوجه ؛حيث قامت الجزائر بتغيير جذري في نظامها المحاسبي بتبني النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية سعيا منها في توفير بيئة تنافسية أكثر جذبا للإستثمارات الأجنبية والمحلية ؛ وقد عرف النظام الجديد تغيرات بتطبيق مبادئ جديدة لم تكن موجودة في النظام السابق كاستخدام القيمة العادلة ؛ إلا أن تطبيق القيمة العادلة يتطلب توفير المناخ المناسب لتحقيق الأهداف المسطرة؛ غير أن وجود بعض العوائق البيئة والتشريعية تحول دون تطبيق فعال للسياسات المحاسبية .

إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى إستيعاب البيئة المحاسبية الجزائرية لمفهوم القيمة العادلة ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تطبيقها

وبناءا على ماتقدم يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي :

مامدى تأثير العوامل المؤسسية في البيئة المحاسبية الجزائرية على تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل المؤسسات الجزائرية من وجهة نظر عينة من ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر ؟

من خلال التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1: هل توفر البيئة المحاسبية الجزائرية المتطلبات التي تمكن استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي ؟

2: هل يعتبر تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي يسهل من تطبيق القيمة العادلة في بيئتها المحاسبية ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي :

1: لاتتوفر البيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات تطبيق القيمة العادلة .

2: يعتبر تبني القيمة العادلة ضمن مستحدثات النظام المحاسبي المالي مسهلا لتطبيقها مع وجود بعض التحديات مؤسسية .

وللإجابة على إشكالية الدراسة قسم العمل إلى محوريين : محور نظري تم التطرق فيه الى الخلفية النظرية للقيمة العادلة وبعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع ومحور تطبيقي تم تناول فيه البيئة المحاسبية الجزائرية وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية للإجابة على الفرضيات التي تم وضعها للإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث .

هدف البحث:

إن فكرة هذه الورقة البحثية تنبع من الجدل الواسع الذي دار بين الفاعليين في المحاسبة حول أحد أدوات القياس الأكثر جدلا في البيئة المحاسبية ؛ فيهدف هذا البحث إلى التعرف على الخلفية الفكرية والنظرية للقيمة العادلة وأهم مميزاتها وأسباب إعتمادها ؛ وذالك عبر التطرق إلى وجهات نظر مؤيدي ومعارضي تطبيقها في البيئة المحاسبية الدولية؛ ثم دراسة واقع تطبيقها في البيئة المحاسبية الجزائرية.

I .1- العنوان الفرعي الأول :

القياس وفق القيمة العادلة:

عرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية:(**IASB**) القيمة العادلة بأنها القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه رغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة (بن أودينة ، 2020، صفحة 33).

كما حدد مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية (:(**FASB** بأنها السعر الذي يمكن به مبادلة أي أصل أوإلتزام بين الأطراف الراغبة في المعاملة ولا مصلحة له (خضير و رجاء، 2016، صفحة 164)

وعليه تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بين البائع والمشتري ؛ في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس فهي سعر يوافق عليه طرفان في ظروف عادية ووجود أسواق مستقرة. (زغدار و مخلوفي ، 2014، صفحة 113)

إلا أن أشهر تعريف للقيمة السوقية العادلة هو ذالك التعريف الذي وضعته مصلحة الإرادات الداخلية الأمريكية في مارس 1959 والتي تعرفها بأنها : السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حينما لايكون الأول مكره على الشراء ؛ ولا يكون الثاني مكره على البيع وأن يكون لدى كلا الطرفيين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية. (بن أودينة ، 2020)

وبالرغم من أهمية استخدام نموذج القيمة العادلةوما يقدم من خصائص نوعية للقوائم المالية إلا أن هناك معارضيين لهذا النموذج من طرف مختصيين في الحقل المحاسبي والمالي كما له مؤيديين ، وكل فريق يحاول أن يضع المبررات لتأييد وجهة نظره بمجموعة من الأسانيد والأدلة والبراهين التي يرى من وجهة نظره أنه الرأي الأصوب وبالتالي يجب تغليبه علي الرأي الآخر (سامي ، 2012) ؛ ويبررالمعارضون لنموذج القيمة العادلة في الصعوبات التي تكتنفها حيث أن تطبيقها صعب لذالك وجهت لها إنتقادات أهمها: (محمد و جمال ، 2012، صفحة 12)

1.يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الحكم والإجتهاد الشخصي واتباع أسس قياس متباينة.

2.ليس هناك سببا موضوعيا لإظهار الإستثمارات التي لا أسعار سوقية لها بكلفتها التاريخية.

3.في محيط عدم التأكد ومثال ذلك الأزمة المالية لسنة 2008 التي تميزت بتقلبات عنيفة من خلال إرتفاع الأسعار وانخفاضها؛ مما أدى إلى تغيرات في الميزانية وجدول حسابات النتائج وقائمة الدخل الخاصة بالمؤسسات دون أن يقابلها نشاط إقتصادي وبالتالي يؤثر على تقييم المؤسسة والحكم على نجاعتها .

4. تكمن المشكلة الأساسية في استخدام نموذج القيمة العادلة في مدى وجود أدلة إثبات تساعد في تسجيلها وتدقيقها .

5. نموذج القيمة العادلة يتعارض مع مبدأ الحيطة والحذر والتكلفة التاريخية .

6. إساءة المعالجات الواردة في معايير القيمة العادلة لإدارة الأرباح من قبل إدارة الشركات .

7. عدم القدرة على توزيع أرباح غير متحققة أوزيادة رأس المال من خلال أرباح غير متحققة .

وَيتم أيضا انتقاد محاسبة القيمة العادلة لأن قيم السوق يمكن أن تكون غير ثابتة بسبب أوجه القصور في السوق أو لاعقلانية المستثمر. (**Lauxleuwth, 2009, p. 34**)

وينتقد رونين أيضا مصداقية مقاييس محاسبة القيمة العادلة بسبب موضوعية التقدير التي يمكن أن تؤدي إلى مخاطر معنوية على المُسَيِّرين أوَقد تكون هذه الممارسة مضللة لأن توقعات القيمة العادلة قد تكون في نهاية المطاف مُزورة. (**Ronen, 2008, p. 44**)

ومن بين أهم الدراسات التي تعترض على هذا التطبيق دراسة **Collao ؛garne ؛lainez** (2007) (**collaogarnelqinew, 2007, p. 16**) في دراسة أجريت عن إسبانيا إذ تبين أنَّ تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية أدى إلى قابلية ضعيفة للمقارنة على المدى القصير و لا توجد علاقة موائمة لإعداد التقارير المالية في سوق الأسهم المحلية و لم يجد الباحثون نفس المشكلة مع إعادة تقييم الممتلكات وَالمنشآت وَالمعدات ، حيث كانت هذه ممارسة اختيارية رفضتها العديد من الشركات ؛ وكما توضح دراسة بن حميدة (2007) ((**Ben hmauda, 2007, p. 5**التي أجريت على البنوك الفرنسية أقرت أنَّ السوق ينظر إلى اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومحاسبة القيمة العادلة بوصفهما ضارَّان بالبنوك ؛ وَوجدت أنَّ الإعلانات التي تشير إلى زيادة (انخفاض) احتمال اعتماد معيار المحاسبة الدولي التاسع والثلاثون قد أدَّت إلى تقلبات سلبية (إيجابية) غير طبيعية في أسعار الأسهم؛ وفي نفس السياق أشارت دراسة **Larson ؛convergence with IRRsim an expanding Europe** (**Larson, 2004, p. 19**) **street** الى حقيقة أنه كان يُنظر إلى معيار المحاسبة الدولي الثاني والثلاثون ومعيار المحاسبة الدولي التاسع والثلاثون (الخاصان بالقيمة العادلة) في أوروبا على أنهما مُعقدان للغاية وصعبا التنفيذ ؛ وأنَّ هذا كان عائقًا كبيرًا أمام تحقيق التقارب بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ؛ ومن جهة

أخرى نجد دراسة **can tansel kaya (2013) fair value versus Historical cost whichis actually more "fair"** (**street, 2013, p. 49**)التي تناولت مدخل القيمة العادلة وصعوبة تطبيقها وتشدد على محاسبة التكلفة التاريخية لتجنب أي أزمة مستقبلية محتملة ؛ حيث اعتمد الباحث على المنهجين الوصفي والإستقرائي من خلال عرض مؤيد وأنصار كل من المبدئين (التكلفة التاريخية / القيمة العادلة) ؛بالإضافة إلى الإشارة إلى قضية شركة انرون والنتائج التي تبعتها على مستوى البيئة المحاسبية ؛ وخلصت الدراسة أنه وبالإضافة إلى أوجه القصور لمعايير القيمة العادلة هناك ماهو أكثر إثارة للقلق هو عدم وجود رقابة كافية على تطبيق هذه المعايير ؛ وتميزمدخل القيمة العادلة بالذاتية مما قد يهز الأساس الأخلاقي للبيئة المحاسبية في المستقبل .

فضلا عن ذالك وماينسب من تهم لمنهج القيمة العادلة وعلاقته بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008(أزمة الرهن العقاري) ؛ حيث نشأت هذه الأزمة كمحصلة للإختلالات الهيكلية وعيوب النظام الإقتصادي الرأسمالي السائد (روحي، 2010، صفحة 45)؛ حتى أصبح زعماء دول ومؤسسات مالية ينتقدون معيار القيمة العادلة ؛ إذ دعا في هذا الصدد جورج ماكيين المرشح الجمهوري لرئاسة الجمهورية آنذاك وبمشاركة 60 عضو من أعضاء الكنغرس الأمريكي وكذا لجنة (**SEC**) الى وقف العمل به ولو بصفة مؤقتة بحجة أن المعيار ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقار ؛ أدى إلى حدوث الأزمة بانهيار البنوك والمؤسسات الإئتمانية ؛ كما اعتبر الممثل الديمقراطي الأمريك (**FRANKBERNEY**) أن هذا المعيار يجر الإقتصاد نحو الأسفل ؛ هذا ماأدى بالمنظمات المهنية بالتصدي لذالك ؛ إذ أن هناك فريقا معارضا من (**FASB**) عارضو هذه الدعوة ويبررون ذالك بأن البنوك الإستثمارية أساءت إستخدام القيمة العادلة وخاصة في الأصول غير السائلة وكانت عدة جهود قام بها **IASB** و **FASB** لإثبات أن القيمة العادلة ليست هي سبب الأزمة أهمها ماتم في 2008/09/16 أين حددت الممارسات الواجب إتباعها في سوق غير نشطة (محمد و جمال ، 2012، صفحة 17)

ويرى البعض أن إستخدام معايير المحاسبة الدولية من خلال محاسبة القيمة العادلة كمنفذ لتحقيق أهداف بعض مجالس إدرات المؤسسات ؛ كتضخيم قيم الممتلكات بقييم السوق الإفتراضية وخاصة في حالات التضخم بهدف تحقيق إرادات وهمية غير محققة ؛ هودليل قاطع على إقحام معايير المحاسبة الدولية بشكل أو بآخر في أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية ؛ وهذا الفعل أعطى إنذار لواضعي هذه المعايير للإهتمام والحذر اللازمين عند وضع أو تعديل المعايير الدولية للإبلاغ المالي (شعيب ، 2010، صفحة 131)

وأبرز المؤيديين الداعيين لتطبيق نموذج القيمة العادلة المجلس الإستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي (**FASB**)المتعلق بالملائمة والموثوقية حيث طالب باستخدام أكبر لمقياس القيمة العادلة في القوائم المالية ؛ ويعزي ذالك إلا أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضيين مقارنة مع التكلفة التاريخية ؛ حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية ؛ كما تسهل بشكل أفضل في تقييم أدائها الماضي وتوقعاتها المستقبلية. (بن أودينة ، 2020، صفحة 134)

ومفهوم القيمة العادلة ليس مفهوما جديدا نابجا عن معايير **AIS/IFARS** بل كان متواجدا في أنظمة محاسبية أخرى مثل النظام الفرنسي والنظام الأنجلوساكسوني ؛ ومعايير **IFARS/AIS** طورته وصاغته في محيط إقتصادي دولي ؛ هذا لأن القيمة العادلة تستجيب لاحتياجات المستثمرين وتسمح لهم بأخذ صورة واقعية عن المؤسسة فضلا عن ذالك أنها أداة فعالة لمتابعة الأدوات المالية خاصة المقيمة في البورصة. (محمد و جمال ، 2012، صفحة 9)

ورغم مايؤخذ على منهج القيمة العادلة بأنه أقل حيادية من منهج التكلفة التاريخية ؛ إلا أن هذا المنهج يزود المستثمرين بوعي وبصيرة ونظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المؤسسة ؛ ويمتاز باعتماده أساسا على أسعار السوق الجارية كمقياس عادل وملائم للقيمة ؛ بشرط توافر سوق نشطة ومنظمة وأن تعتمد الأسعار الدارجة فيها على معلومات صحيحة وموثوقة في ظل فرضية كفاءة السوق ؛ فقد أجمعت العديد من الدراسات على تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملائمة وذالك بخلاف التكلفة التاريخية ؛ في حين أن المشكلة الرئيسية هي عدم كفاءة وفعالية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية ؛ كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية. (روحي، 2010، صفحة 45)

ومن الدراسات الداعمة لتطبيق منهج القيمة العادلة دراسة دراسة : بارث 1994 (**Barth, 1994, p. 69**) فقد خلصت الى أن الدراسات التي تغطي قيمة وأهمية محاسبة القيمة العادلة إلى أنّ تقديرات الأوراق المالية الاستثمارية لها قوة تفسيرية كبيرة تتجاوز تلك الخاصة بمقاييس التكلفة التاريخية ؛ وَأفادت دراسة نيلسون (**Nelson, 1996, p. 2**)بأن القيم العادلة للأوراق المالية الاستثمارية لها قوة تفسيرية متزايدة فيما يتعلق بالقيم الدفترية، لكن هذه النتيجة تنطبق فقط على الأوراق المالية الاستثمارية، وَليس على الودائع، أو القروض، أو الديون طويلة الأجل ؛ وذهبت دراسة 2013 (**Hans, 2013, p. 125**) إلى توضيح ظروف تطبيق محاسبة القيمة العادلة كبديل لنموذج التكلفة التاريخية ؛ بحيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التائج من بينها : أن تطبيق القيمة العادلة على الأصول المادية مثل المعدات والمباني

تكون أقل كفاءة لمتخذي القرار إذا ماقورنت بالتكلفة التاريخية ؛ وأن معايير الإبلاغ المالي قدمت ميزة لم تقدمها المعايير التي سبقتها حيث أتاحت للشركات المجال للاختيار بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة بالنسبة للأصول المادية مع الإلتزام بالثبات في الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة

وقد أكد **IAS** أن معايير المحاسبة الدولية مستخدمة حاليا منذ أكثر من 100 دولة وبعد قيامه بفحص معايير القيمة العادلة المستخدمة في أزمة الإئتمان وبشكل مكثف شدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لايستهان به في إضفاء شفافية عالية الجودة على المعلومات المالية (أحمد و منصر ، 2016، صفحة 110)؛ وعلى الرغم من إيماننا الراسخ بمنهج القيمة العادلة إلا أن الطريقة التي يتم تطبيقها من خلال الأزمات مثل أزمة الرهن العقاري سنة 2008 فإن القيمة السوقية لاتعبر عن القيمة العادلة بسبب الإنخفاض الكبير في حجم المعاملات. (شعيب ، 2010، صفحة 16)

ويرى بعضهم بأن القيمة العادلة خطوة راديكالية وخروجا عن المفاهيم المحاسبية التقليدية وليس هناك مبررات محاسبية نظرية تبررها ؛ وأن الإيرادات تتحقق من إستمرارية المؤسسة عبر الزمن وليس من تقلبات أسعار قصيرة الأجل (روحي، 2010، صفحة 52)؛ إلا أن حقيقة الإعتراف والقياس والإفصاح وفق القيمة العادلة لاتهدف فقط إلى حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية وإلى عدالة السوق وشفافيته ؛ وإنما تمتد إلى السوق الأولية عند تأسيس شركات المساهمة وزيادة رأس مالها. (أحمد و منصر ، 2016، صفحة 98)

2.I- العنوان الفرعي الثاني :

البيئة المحاسبية وتطبيق القيمة العادلة:

جاءت المحاسبة على أساس القيمة العادلة نتيجة للتطور في مجال المعلومات والإتصالات وتقنياتها المختلفة ؛ ماأدى إلى إزالة الحواجز عبر الحدود القطرية لتعبر منها السلع والخدمات والإستثمارات وكذا تطور الأسواق المالية وترابطها والذي أدى إلى زيادة الإستثمارات خصوصا الإستثمارات المالية ؛ وهذا ماشهده العالم في نهاية الألفية الثانية ومايعرف بظاهرة العولمة ومانطوى عليه من هيمنة اقتصاد السوق (زغدار و مخلوفي ، 2014، صفحة 113)؛ وقدأثمر التغيير في النظرية المحاسبية عن إعتماد المعالجات المحاسبية على أساس القيمة العادلة بداية الألفية الثانية بتطوير نظام محاسبي يستند في القياس إلى القيمة العادلة (أحمد و منصر ، 2016، صفحة 86)؛ لذا يعد منهج القيمة العادلة في الإعتراف والقياس أكثر إغراءا للمهنيين واضعي المعايير بصفته يعكس الوضع الحقيقي للشركة وأكثر ملائمة لإتخاذ القرارات كما أن إتباع هذا المنهج في القياس يحسن من القابلية للمقارنة والثبات في إتباع النسق ؛وعلى هذا قام مجلس المعايير المحاسبية بإصدار معايير تختص بالقياس وفق القيمة العادلة من بينها المعيار الدولي 39 الخاص بالأدوات المالية والمعيار 40 الخاص بالإستثمارات العقارية والمعيار 41 الخاص بالزراعة والمعيار 16 الخاص بالممتلكات والمصانع والمعدات (أحمد و منصر ، 2016، صفحة 97)؛ وهذا من أجل عرض الصورة الإقتصادية للمؤسسة فلا ينبغي للمحاسبيين التقييد الآلي بالقواعد ؛ بل عليهم أن يكونو ملمين بهدفهم بإنتاج المعلومات الملائمة التي يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات وهذا ماينـدرج تحت مبدأ **تغليب الجوهر الإقتصادي على الشكل القانوني** (زغدار و مخلوفي ، 2014، صفحة 113)؛ فمنذ بداية إستعمال منهج القيمة العادلة أصبحت المعلومات معنية بالوقت الحاضر وحالة الأسواق في الوقت الحالي فهي تزود المستخدمين والمؤسسة بمعلومات حالية وتستفيد المؤسسة بالإجراءات التصحيحية لذا يمكن القول أن نموذج القيمة العادلة يحسن من جودة قراءة المعلومات المالية عكس النماذج الأخرى(التكلفة التاريخية). (رفيقة ، 2018، صفحة 88)

ويمكن القول أن نموذج القيمة العادلة دعت له ضرورة الواقع الإقتصادي المتسم بالحركية والطلب المتزايد على إضفاء النوعية على البيانات المالية ؛ فقد نشأ هذا المفهوم نتيجة الجدل الدائر حول محاسبة التضخم في الستينات من القرن الماضي حيث كان النقاش يدور حول التكلفة التاريخية والبدائل المطروحة ولا سيما بعض أشكال القيمة الحالية (بن أودينة ، 2020، صفحة 55)؛ ونتيجة المحاولات الفاشلة اتجه واضعو المعايير المحاسبية إلى إستخدام القيمة السوقية الحالية (القيمة العادلة) ؛ ويأتي هذا التوجه كون الأسواق المالية أصبحت أكثر وضوحا ؛ بحيث أصبحت الأسعار متاحة لمعظم الأصول المالية بالإضافة إلى نمو استخدام المشتقات وفشل المعايير القائمة على محاسبة التكلفة التاريخية في توفير معلومات ملائمة (بن أودينة ، 2020، صفحة 56)؛ فمن مميزات تطبيق منهج القيمة العادلة أنه يعالج قصور التكلفة التاريخية من حيث مراعاة القدرة الشرائية لوحدة النقد. (أحمد و منصر ، 2016، صفحة 92)

ورغم كون القيمة العادلة هي أساس محاسبي مقبول عالميا (أحمد و منصر ، 2016، صفحة 112)؛ورغم جاذبيتها إلا أنها لم تكن البلسم الشافي لعلاج العيوب والإنتقاصات العالقة في النموذج التقليدي في المحاسبة و لم تقدم برنامجا متكاملا في مجالات الإعتراف والقياس والإفصاح المالي كونها تعاني هي نفسها من عيوب أخرى ؛ فالمشكلة الأساسية في القيمة العادلة تتمثل بتعدد مداخل قياسها ومن ثم يصعب صياغة إطار عام لتدقيقها في ضوء تعدد تلك المداخل ؛ فتعدد المداخل يفسح المجال أمام الإدراة لإتخاذ أحكام شخصية هادفة لتحقيق منافع إقتصادية من

المحتمل أن تؤثر على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي ومن ثم قد تفسح المجال واسع للإدارة بممارسة إدراة الأرباح (حكيم ، 2015، صفحة 731)

البيئة المحاسبية الجزائرية: ونقتصر في هذ ه النقطة على أهم مكوناتها

السوق المالي:

إن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة ؛ ممايجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا (علاء، 2012، صفحة 177)؛ حيث أن مجلس معايير المحاسبة الدولية إهتم إلى حد بعيد باحتياجات الإبلاغ المالي للشركات المسجلة في الأسواق المالية الدولية والمستثمرين في مثل هذه الأسواق؛ وبالنظر في الإقتصاد الجزائري نرى ان ظهور أول بورصة في الجزائر يرجع إلى أعقاب الإصلاحات الإقتصادية والمالية التي شرعت فيها الجزائر في نهاية الثمانينات حيث صدر في هذا المجال 3 أطر قانونية ؛ وهذا لتمويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية كآلية بديلة آنذاك بعد عدم نجاح البنوك في نقل الفوائض المالية بين العارضين والطالبين لها ؛ كما ساهمت هاته الأطر القانونية في التمييز بين الدولة المالكة والدولة المساهمة في ظل توجه الجزائر نحو إقتصاد السوق (علاء، 2012، صفحة 144)؛ إلا أن الإستثمارالمالي في المحيط الإقتصادي الجزائري ضعيف جدا ماجعل أهمية السوق المالي في الجزائر ودوره في تمويل المؤسسات مازال محدودا نظرا لضعف التداول الأسبوعي للأسهم والسندات مقارنة بنظيراتها الدولية (علاء، 2012، صفحة 116) ؛ حيث يتضح ذالك بعدد الشركات المدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية وتضم 5 شركات المتمثلة في: 1مجمع صيدال 2: مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي 3: أليناس للتأمينات 4: مؤسسة بيوفارم 5: شركة أوم أنفست (مروة ، 2019، صفحة 109) ؛ وهذا راجع لغياب ثقافة وتقاليد وطنية للإستثمار المالي في الجزائر ؛ فمن بين أسباب نجاح وقيام الأسواق المالية تنوع الأدوات المالية المتداول في السوق ووجود قدر كافي من المدخرات المحلية والدولية المعروضة للإستثمار مع وجود الطلب عليها (الطاقة الإستيعابية لسوق رأس المال لاستيعاب رأس المال المعروض) وكذا ربط الأسواق المالية محليا وإقليميا ودوليا ؛ مع وجود مناخم إستثماري ملائم في ظل هيكل مؤسسي منظم يحمي المنافسة ويحارب الإحتكار ويحمي المستثمر من الغش والتلاعب (سويتر ، 2019، صفحة 4)؛ وغياب هذه الوضعية للسوق المالي والحياة الإقتصادية في البيئة المحاسبية الجزائرية جعل تطبيق القيمة العادلة تكتنفه صعوبات ومعوقات ؛ وهذا ماتؤكده نتائج دراسة ميدانية أجريت في الجزائر إذ تقر هاته الدراسة أن المستجوبين يؤكدون وجود صعوبات لتقييم بعض بنود الميزانية بالقيمة العادلة ويؤكدون بالإجماع أن غياب سوق مالي يتميز بالكفاءة هو العقبة الكبرى التي تحول دون ذالك (علاء، 2012، صفحة 141)؛ وللوقوف على أداء بورصة الجزائر بين سنتي 2018و2019 ؛ أنظر الجدول رقم (1)

يتم قياس أداء البورصة الجزائرية عن طريق مؤشر **دزاير أندكس** ؛حيث يقوم هذا المؤشر بدراسة القيمة السوقسة للسهم المالي وتحديد التسعيرة الرأسمالية للموجودات المالية كما يوضح الجدول رقم (01) ؛ ويمكن القول أن رغم مايوضح الجدول من حركية في البورصة الجزائرية إلا أنها تبقى ضعيفة جدا ولا يمكن أن تخلق حركية إقتصادية التي تعزز من إستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي بسبب العدد المحتشم من الشركات المدرجة والتداول اليومي مقارنة مع نظيراتها الدولية .

ومن وجهة نظري الشخصية كباحث أرى أن عدم الحاجة الحقيقية لتطبيق القيمة العادلة من قبل مستخدمي المعلومة المحاسبية في الجزائر (إدارة الضرائب) هو السبب الأهم لعدم تطبيقها وتوفير المناخم الملائم لها؛ وهذا ما أكده الرئيس السابق للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين **ل . ح** . أن إنتاج المعلومة المحاسبية يكون تلبية لاحتياجات مستعملي هاته المعلومة ؛ أبعد من ذالك يؤكد أن مستخدمي المعلومة هم الذيين يفرضون تطور النظام المحاسبي ؛ ففي الجزائر ليست هناك حاجة من قبل مستخدمي المعلومة المحاسبية للحصول على معلومات مقيمة بالقيمة العادلة لكون السوق غير تنافسي ويشوبه نوع من الركود (فاطمة ، 2017، صفحة 144)؛ والذي يطرح التساؤل عن الجدوى من إدراج القيمة العادلة من قبل المشرع كنموذج ثاني للقياس المحاسبي في SCF رغم عدم وجود الدافع ومبرر الأهم لها في البيئة المحاسبيةالجزائرية.

هيكل المؤسسات:

إن تحقيق النمو الإقتصادي وضمان إستمراريته يعتبر من الأهداف الرئيسية للسياسات الإقتصادية في كل الدول ؛ والذي يرتبط بدرجة كبيرة بأداء ومردودية المؤسسات الإقتصادية التي تعتبر نواة الإقتصاد الوطني ؛ وسعيا منها لتوسيع نشاطاتها يتطلب منها توفير الموارد المالية اللازمة لذالك وقد يكون ذالك عن طريق مواردها الخاصة (التمويل الذاتي) ؛ أو من خلال اللجوء إلى الجهاز المصرفي (التمويل غ المباشر)؛ أومن خلال آلية السوق المالي (التمويل المباشر) ؛ وهي الآلية التي تسمح للمؤسسة بالحصول على التمويل من الجمهور سواءا أفرادا أو مؤسسات (علاء، 2012، صفحة 111)؛ وهنا يمكن التساؤل والبحث عن مقدرة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية عن إنتاج المعلومات المالية وفقا لإحتياجات الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة في ظل لجوئها الى التمويل المباشر وبالتحديد القياس وفق القيمة العادلة ؛ فنجد في هذا الصدد أن منتجي المعلومة المحاسبية يقرون بمدى أهمية تقييم عناصر الأصول والخصوم بالقيمة العادلة في نهاية السنة للأطراف ذوي المصلحة ؛ لكن عدم قدرة المؤسسات في مسايرة هذا العنصر في في ظل غياب أسواق ومصادر للحصول على هذه القيمة يؤكد المهنيون مدى صعوبة تطبيقها وأثرها

من حيث التكلفة وأن تطبيقها معقد بالنسبة للمؤسسة(مهاوة ، 2011، صفحة 126)؛ فلا بد من دراسة تأثيرها على النتيجة النهائية تحت غطاء قيد **التكلفة والمنفعة** ؛ لأن الغاية الأخيرة للعمل المحاسبي لاتتعدى نقطتين أساسيتين هما : **النتيجة المحاسبيةالنهائية**(الربح أو الخسارة) بالنسبة للمؤسسة المعدة لهذه المحاسبة ؛ و**التقارير المالية** بالنسبة للغير الذي سيعتمد عليها لاتخاذ جملة من القرارات تهمه أولا وتهم المؤسسة بعد ذالك (مختار ، 2010، صفحة 3)؛ فالمشكلة هنا لاتكمن في تغيير النظام المحاسبي وإنما في قدرة المؤسسات الجزائرية في قبول هذا المولود الجديد والتعايش معه بالطريقة التي تحقق الأهداف المرجوة منه(بوزيدي ، 2009، صفحة 79)؛ وبالنظر لنوعية المستخدم الأهم في البيئة المحاسبية الجزائرية يصرح مدير مصلحة المالية والمحاسبة لبنك البركة **ك . ب** . بأن ترتيب مستخدمي القوائم المالية التي يعدونها ويسعون لإرضائهم من حيث المعلومة الواجب توفرها بالترتيب التالي : الهيئات والجهات الحكومية ؛ المقرضون ؛ المستخدمون الداخليون للمؤسسة وأخيرا المستثمرون؛ويتجلى من خلال هذا الترتيب الهدف الرئيسي من إعداد القوائم المالية ألا وهو الإمتثال لمتطلبات الجهات الحكومية على رأسها الإدارة الضريبية ؛ فالمعلومات المالية المفصح عنها مرتبطة باهداف حساب الضريبة على حساب التعبير عن الوضعية الإقتصادية الحقيقية للمؤسسة(فاطمة ، 2017، صفحة 151)؛ وهذا راجع لتحفظ المديرية العامة للضرائب لتقييم الأصول بالقيمة العادلة لكونها حسب رأيهم تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير(سليم ، 2013، صفحة 117)؛فمادامت المؤسسة لاترى جدوى من معلومة معينة(مقيمة وفق القيمة العادلة لتوفير الخصائص النوعية المتعلقة بالملائمة)لاتبحث عنها ولاتسعى لإعدادها فلا توجد أي فائدة ومبرر لاتباع نموذج آخر في القياس والتقييم ؛ فلا توجد حاجة لتحسين المعلومة لأن منطق إعداد القوائم المالية ليس محاسبي (فاطمة ، 2017، صفحة 146)؛ فضلا عن ذلك يرى بعض المهنيون أن المؤسسات الجزائرية تفتقد للإمكانيات التي تؤهلها لتطبيق القيمة العادلة والنظام المحاسبي المالي بشكل عام(صالحي ، 2010، صفحة 166)؛ وأن الجهود التي بذلها المجلس الوطني للمحاسبة غير كافية لضمان إنتقال سليم وفعال ؛ وهذا راجع لعدم إقدامه على تجارب أولية لاختبار نجاح عملية الإنتقال كالتركيز على المؤسسات الكبيرة ذات الكفاءات والإمكانيات العالية ثم إستخلاص أحسن السبل لتعميم التجربة على باقي المؤسسات. (صالحي ، 2010، صفحة 168)

وهنا يمكن الإستنتاج أن التغيير المنشود من تطبيق SCF في ظل إصلاح المنظومة المحاسبية الجزائرية من غير تهيئة الأرضية المناسبة وتحديد الإحتياجات الحقيقية للبيئة الجزائرية من مشروع التقارب الدولي لم ولن يتحقق بهكذا تناقضات بين النص القانوني المتمثل في القانون 11/07 وما يحتوي من قوانين أراها من وجهة نظري أكبر من إحتياج وواقع البيئة ؛ وهذا مايقره عضو لجنة المراجعة **أ . ب** . أن التغيير الفعلي قد حدث على مستوى المؤسسات المتعددة الجنسيات **فقط** وكذا مكاتب المراجعة الدولية التي تمسك محاسبة هاته المؤسسات ؛ والتي نجدها مزودة ببرمجيات متطورة سواءا لمسك المحاسبة أو المراجعة((فاطمة ، 2017، صفحة 148) حتى تقرير المراجعة يخرج آليا) مايعززصحة الفرضية القائلة أن دواعي إصلاح النظام المحاسبي المالي راجع لمتطلبات المناخ الدولي (الشراكة الدولية ؛ العولمة ...). (بوزيدي ، 2009، صفحة 82)

مهنة المحاسبة:

مهنة المحاسبة كغيرها من المهن لها دورها ومكانتها وأهميتها في المجتمعات منذ القدم ولقد ازداد الإهتمام بها مع التطور الإقتصادي الذي يعرفه العالم وانفتاح الإقتصاديات على بعضها البعض فأصبح من الضرورة أن تكون المعلومات المنشورة على درجة عالية من الدقة والموثوقية (مداني و عوينات ، 2011، صفحة 5)؛ومن الطبيعي أن تجد إختلافات في الممارسة المحاسبية بين الدول ويرجع هذا الى عدة عوامل لأن الممارسة المحاسبية تتأثر بعوامل بيئية المتمثلة في النظم الإقتصادية والسياسية والقانونية وكذا مهنة المحاسبة والعوامل الثقافية والتي تؤثر في شكل وتطور النظم المحاسبية في أي دولة (علاء، 2012، صفحة 177)؛ ومايعاب على عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائري أنه تم دون مشاركة الفاعليين في البيئة المحاسبية على رأسهم ممارسي مهنة المحاسبة فكان من الأفضل حسب رأي المختصين أن تتم المشاركة الجماعية لجميع الفاعليين في البيئة في عملية الإصلاح وأخذ آرائهم واقتراحاتهم بما يساعد على نجاح العملية (صالحي ، 2010، صفحة 161)؛ فدور المهنة في المساهمة الجادة في عملية الإصلاح المحاسبي ضعيفة جدا ويتضح هذا من خلال تمثيله في المجلس الوطني للمحاسبة الذي تولى مهمة الإصلاح النظام المحاسبي والتي لاتتعدى 8%وهي نسبة ضعيفة جدا ؛ مما يؤدي الى عدم نقل الإشكاليات العالقة ووجهة نظر أهل الدراية بالمحاسبة الوطنية. (غنية ، 2015، صفحة 24)

ومن هنا يمكن التساؤل عن الأسباب التي جعلت التخلي عن PCN ضرورة ملحة هل تم تجاوزها في SCF وحلحلة تلك الإشكالات العالقة وكيف تم تشخيص تلك الإشكالات لمعالجة قصورها على ضوء المرجعية الدولية ؛ هذا مايقودنا للنزول إلى أرض الواقع لمعرفة ذالك فيما يتعلق بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة من وجهة نظرممارسي المهنة وكذا الأكاديميين للوقوف على وجهة نظرهم في ذالك ؛ وقد تم في هذا الصدد الإعتماد على المنهج الإستقرائي وعلى المقابلة باختيارعينة غيرعشوائية (عينة قصدية)؛والهدف من إستخدام البحث النوعي هنا بتحديد مقابلات بشكل مقصود ؛ وتحديد الأشخاص الذين يمكن أن يساعدو الباحث على فهم والوصول إلى المراد من المقابلة وإشكالية الدراسة ؛ وهذه العينة

غير ممثلة لكافة وجهات النظر ولاكنها تعتبر أساس متين للتحليل العلمي ومصدر ثري للمعومات التي تشكل قاعدة مناسبة للباحث حول موضوع الدراسة. (مهاوة ، 2016، صفحة 56)

وقد تم تصميم دليل هذه المقابلات على ضوء ماتم تناوله سابقا في استعراض مبررات العدول عن التكلفة التاريخية للقيمة العادلة ومايمكن أن تضفيه هذه الأخيرة من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية وفقا لتلبية حاجات الأطراف ذوي العلاقة ؛ وهذا سعيا منا لمعرفة مايتوفر عليه الواقع المحاسبي الوطني والوقوف على العراقيل التي تحول دون التطبيق الأمثل للقيمة العادلة أو كما اصطلح عليها المشرع الوطني بالقيمة الحقيقية ومدى إستيعاب هذا المفهوم من قبل المهنيين والبيئة المحاسبية بشكل عام .

II – الطريقة والأدوات :

عينة الدراسة :

وقد تمت الدراسة الميدانية مع فئتيين هما كالتالي :

الفئة الأولى : الأكاديميون والباحثون : تمثلت هذه الفئة في الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة.

الفئة الثانية: المهنيون في مجال المحاسبة : وتنقسم هذه الفئة إلى 4 أصناف

الصنف 1 : الخبراء المحاسبيين والجبائين

الصنف2 : محافظي الحسابات

الصنف 3 : المحاسب ؛ وتنقسم هذه الفئة إلى قسمين 1 المحاسب المعتمد ؛ 2 المحاسب في المؤسسة الإقتصادية

الصنف4 : مدراء مصلحة المالية والمحاسبة للمؤسسات الإقتصادية والأجنبية في ولاية ورقلة

وقد اعتمدنا في معالجة البيانات على أسلوب تحليل المحتوى لإجابات المستجوبين إثر المقابلات التي قمنا بها ؛ وهذا تماشيا مع أداة البحث المتبعة المتمثلة في العينة القصدية ؛ وذلك بالقيام ب20 مقابلة أجريت مع عينة من المهنيين والأكاديميين في ولاية ورقلة ؛ ويؤكد MILES & HUBERMAN) (مهاوة ، 2016، صفحة 56) بأن ستة إلى ثمانية لقاءات أو مقابلات تكفي لتبرير نتائج الدراسة .

وقد شملت الإستمارة على جزأين الجزأ الأول من الأسئلة هدفه الحصول على معلومات عامة حول المستجيب ؛ والجزأ الثاني تضمن مجموعة من الأسئلة الخاصة بالموضوع ؛ وتم الحرص على أن تغطي الأسئلة النقاط الرئيسية المتعرض لها آنفا ؛ والهدف من القيام بالدراسة الميدانية إسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني للجزائر من خلال تقصي وجهات النظرللمستجوبين حول موضوع الدراسة .

III– النتائج ومناقشتها :

1: للتعرف على آراء واتجاهات المبحوثيين حول المعوقات الحالية التي قد تؤثر على تطبيق القيمة العادلة نقوم بتحليل النتائج الموضحة في الشكل رقم (1) حيث أجمع أفراد العينة 100 بالمئة أن غياب السوق المالي يعد أكبر عائق لتطبيق هذا البديل من القياس ؛ وكذلك نقص التكوين وغياب التأطيرالفعلي ؛ وكذلك الغموض الذي يعتري المفهوم ؛ إضافة إلى الإحتكار السائد ماجعل الشركات المدرجة في البورصة قليل جدا والتداول على الأسهم شبه منعدم لذا وجب رفع الإحتكار عن الأنشطة الإقتصادية وضرورة فتح رأس مال الشركات حتى يتسنى تطبيق القيمة العادلة وكذلك البيئة غير محفزة لأن بها نشاطات عمومية ؛ ومايزيد الطين بلة يقول أحد المستجوبين أن المنظومة القانونية و البيئة التشريعية والجبائية الغير مستقرة الغامضة والمتناقضة أحيانا لا تشجع أبدا المستثمر الأجنبي الذي بدوره يقلل الضغط لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ؛ كذلك أن البيئة لا تتوفر على مستخدمين حقيقين باستثناء مصلحة الضرائب فهنا الحاجة لها غير كبيرة أومنعدمة بالأحرى (إعادة التقييم) ؛ ويضيف بعضهم أن عدم توافق المناهج التعليمية مع تطور النموذج المحاسبي الدولي بخصوص الفضائح والأزمات المالية التي حدثت في البيئة الدولية وموضوع الممارسات المحاسبية منها ؛ فضلا عن التوجهات السياسية .

2: ومن أجل التعرف على اتجاهات المبحوثيين حول قدرة المؤسسة وإمكانيتها من تطبيق القيمة العادلة نقوم بتحليل النتائج الموضحة في الشكل رقم (2) فقد عبر مانسبته 40 بالمئة عن قدرتها على التطبيق وذلك إذا توفرت الشروط اللازمة المتعلقة بها أو من خلال المدخل الثالث وذلك بالاستعانة بالخبراء (الحكم والتقييم الشخصي) في عملية التقييس وهذا غير منصوح به لأنه يمكن من التلاعب في الحسابات أو عن طريق تطبيق القيمة المحينة للتدفقات ؛ وذهب مانسبته 35 بالمئة إلى عدم القدرة على تطبيق القيمة العادلة من قبل المؤسسات وهذا راجع للغموض في المفهوم مع غياب التكوين اللازم وعدم ملائمة البيئة الإقتصادية والتشريعية ؛ فضلا على أن هناك مؤسسات غير معنية بذلك (الصغيرة والمتوسطة) وذهب البعض من هذه الفئة إلى إستحالتها ؛ وعبر مانسبته 20 بالمئة أن تطبيقها ليس بالأمر السهل في عدم وجود واقع يفرضها ؛

ففي هذه الحالة يبقى تطبيقها من قبل المؤسسات نسبي إذا توفرت شروطها وهذا يرجع لدرجة خبرة المحاسبين ؛ وبقي مانسبته 5 بالمئة على الحياد في هذا السؤال .

3: اما بخصوص توجه المحاسبين من أجل تطبيق القيمة العادلة فبتحليل النتائج الموضحة في الشكل (3) نجد مانسبته 75 بالمئة من أفراد العينة لا يرون توجه لذلك وهذا لنقص التكوين في المجال ؛ فمن غير المعقول أن يطبقو ما لم يدركو بعد ؛ وأن المحاسبين ملزومين بتطبيق القانون (فقد عبر بعضهم أنه بمثابة العبد المأمور للتعليمات) فضلا على أن أغلب الشركات الجزائرية تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه الشركات لا تحتاج لإظهار عناصر ميزانيتها بالقيمة العادلة فهي تلبي فقط احتياجات مصلحة الضرائب ؛ وكذالك نقص تكوين المحاسبين في النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية فبهذه الكيفية يصعب عليهم ذلك ؛ زيادة على ذلك فالواقع الإقتصادي لا يفرضها ؛ في حين عبر مانسبته 10 بالمئة أن هناك توجه من قبل المحاسبين نحو هذا الأسلوب من القياس ؛ وعبر مانسبته 10 بالمئة أن هناك البعض منهم له هذا التوجه وذلك لمن له تكوينات حديثة مستمرة خصوصا في المعايير المحاسبية الدولية ؛ في حين بقي مانسبته 5 بالمئة على الحياد في هذا السؤال .

4: وللوقوف على اتجاهات المبحوثيين حول مدى كفاية استخدام تطبيق التكلفة التاريخية لاتخاذ القرارات نقوم بتحليل الشكل رقم (4) حيث أظهرت المقابلات أن أغلبيتهم مايعادل 70بالمئة أنهم يرون أنها في ظل الظروف الحالية أن المعلومة المعدة وفق التكلفة التاريخية تلبي وبشكل عادي ؛ لأن المستخدم الوحيد الذي يطلع على القوائم المالية هو إدارة الضرائب والتي لاتقتنع إلا بتطبيق التكلفة التاريخية ؛في حين 15 بالمئة من المستجوبين يرون أنها لا تلبي إحتياجات مستخدمي القوائم المالية بالنظر للقصور التي تعانيه ؛ فهي لاتساعد الإدارة على إتخاذ قرارات في إحلال أصولها المادية ؛ وبالتالي فهي لاتحافظ على رأس المال المادي (الطاقة الإنتاجية) ؛ كما لاتساعد الدائنون والمستثمرين في إتخاذ قرارات التمويل نظرا لعدم وضوح وضعية المؤسسة ؛ ويمكن في المجال الأكاديمي الاستدلال بموضوع التحليل المالي ؛ فمادمت معلومات التكلفة التاريخية مضللة ؛ فتحليل الوضعية المالية للمؤسسات يصبح قد حاد عن الدلالة المطلوبة أو المسطرة له (مشكلة تقنية) .

أما 15 بالمئة الباقية فيرون أنها تلبي إلى حد كبير (بشكل نسبي معتبر) لأنها تتماشى مع خاصية الموثوقية ؛ وتبقى أحيانا غير ملائمة بالنسبة لبعض القرارات خاصة التسييرية منها .

5: وللتعرف على اتجاهات المبحوثيين حول علاقة تبني النظام المحاسبي المالي للقيمة العادلة يعتبر ممهد لتطبيقها على أرض الواقع نقوم بتحليل الشكل رقم (5) ؛ فقد ذهب مانسبته 60 بالمئة أن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي يعتبر كخطوة أودفعة أولية من أجل تطبيق القيمة العادلة ؛ فمن خلال تبنيه للقيمة العادلة قد فتح النقاش بين المختصين في المجال ؛ ويكفي **scf** أنه أصبح يناقش الميزانية على أساس أنها إقتصادية مالية ؛ ولاكن لابد من اجراء بعض التعديلات في القانون التجاري وقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتشريعات الجبائية في حين يرى مانسبته 40 بالمئة أن تبنيه للقيمة العادلة لايسهل من تطبيقها ؛ وهذا راجع لكون التبني كان نظريا ولاكن في الواقع يحتاج إلى إمكانيات أخرى فالتبني هذا ماهو إلا تشريع بدون إلزام ؛بالإضافة إلى ذلك جمود scf رغم التحسينات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية وبالأخص معايير القيمة العادلة (IFARS7 . IAS39. IAS32) فلا يمكن إعتباره مسهل لتطبيق القيمة العادلة بدون عوامل وشروط وأسس أخرى لذلك .

من النتائج المتوصل إليها في الدراسة الميدانية نجد أن:تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية بعيد كل البعد ؛ ويرجع هذا إلى غياب الركيزة الأساسية التي يقوم عليها ألا وهو السوق المالي الذي يجب أن يكون نشط وفعال ؛ بالإضافة إلى غياب مستخدمين للمعلومة الذين يتماشون مع خاصية الملائمة ؛ لذلك لا نجد توجه من المحاسبين لهذا التطبيق ؛ فضلا عن عدم حاجتهم لها (مؤسسات صغيرة ومتوسطة لها مستخدم واحد ووحيد وهو إدارة الضرائب) ؛ بالإضافة إلى الغموض الذي يعتريها ونقص التكوين بخصوصها فتطبيقها ليس سهل في مثل هكذا وضع ؛ وزيادة على هذا أن البيئة غير محفزة لذلك في ظل التشريعات الجبائية الغير معدلة بخصوص تطبيق القيمة العادلة زيادة للإحتكار على المؤسسات الكبيرة ؛ فمن كل هذا نستطيع القول أن البيئة المحاسبية الجزائرية لم تصل بعد إلى النضج الذي يؤهلها للتماشي وتطبيق هذا المفهوم رغم تبني SCF للقيمة العادلة ؛ إلا أنه يبقى نظري فقط ؛ فالواقع يحتاج لإمكانات أخرى ؛ ونجد من أفراد العينة من اعتبر تبني النظام المحاسبي للقيمة العادلة خطوة أو دفعة أولية لتطبيقها لاكن للجيل الذي واكب هذا النظام في التكوين الأكاديمي ؛ لأنه وفي كل هذه الظروف نجد بعض المحاسبين الذين بإمكانهم تطبيق القيمة العادلة لاكن تبقى نسبتهم قليلة جدا (القصد من إمكانية التطبيق هنا القدرة العلمية من فهم ومتطلبات التطبيق)

نتائج إختبار الفرضيات:

عند تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور نقوم باختبار صحة الفرضيات

الفرضية رقم 01: : لاتتوفر البيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات تطبيق القيمة العادلة

الامام إبراهيم، واقع ومعوقات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء الانفتاح نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية، (ص.ص217-232)

فمن خلال تحليل النتائج نستنتج أن أفراد العينة يؤكدون على عدم وجود إمكانية لهذا النوع من القياس المحاسبي رغم تبني SCF للمفهوم وتحديد مجموعة من الأصناف التي أعطى الجواز بتطبيق القيمة العادلة فيها متى سمحت الظروف ؛ إلا أنه غير كافي في ظل غياب المحرك الأساسي لها .

الفرضية رقم02 : يعتبر تبني القيمة العادلة ضمن مستحدثات النظام المحاسبي المالي مسهلا لتطبيقها مع وجود بعض التحديات مؤسسية

فمن خلال تحليل نتائج الدراسة نرى ان أفراد العينة يقرون بأهمية إدراج القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي فيعتبر دفعة أولية لتطبيقها إلا أن غياب الركائز الأساسية التي يعتمد عليها جعلت التبني عديم الفائدة

IV- الخلاصة :

تنبع أهمية هذه الدراسة في الرغبة في معرفة ما آلى إليه الجدل في البيئة المحاسبية الدولية بخصوص القيمة العادلة بعد الإتهامات التي طالتهاعقب أزمة الرهن العقاري ثم مدى أهمية تبني SCF لتطبيق هذا المبدأ الجديد والوقوف على مدى قدرة المؤسسات الجزائرية وممارسي مهنة المحاسبة التعامل معه ؛ وبعد دراسة الجانبين النظري والميداني يتضح أن مبدأ القيمة العادلة نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى أفق جديدة وأحدث تغييرا شاملا لبنية البيانات المالية ومداولتها إلى أجل طويل .

ومن وجهة نظري الشخصية فيما يخص البيئة المحاسبية الجزائرية : أرى أن توجه البحوث التي تدرس موضوع القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية الى الفائدة التي يمكن أن تتأتى على البيئة الجزائرية جراء هذا التطبيق ويمكن دراسة هذه الفائدة في أربعة محاور 1 على السوق المالي 2 على المؤسسة 3 على حوكمة الشركات 4 على الإقتصاد الوطني ؛ لأننا عندما نتحدث عن التكلفة التاريخية أوالقيمة العادلة إنما نتحدث عن المحتوى الإعلامي للمعلومة المحاسبية المالية المقدمة بعد تطبيق إحدى الطريقتين ؛ فبما أنه لايوجد مستخدم يبحث عن الخصائص النوعية للمعلومة التي يقدمها تطبيق القيمة العادلة ولاتوجد إمكانية لتطبيقها وعينة الدراسة من المهنيين نجدهم بعيدين جدا عن فهم القيمة العادلة ؛ فكل البحوث التي ذهبت لدراسة اشكالية التطبيق وعوائقه أراها قد حادت عن الصواب ؛لأن الناظر بتمعن يرى أن البيئة أقل بكثير من الناحية الإقتصادية والقانونية وحتى الثقافية للتعامل مع هذ المبدأ؛ فلايعقل أن غياب المختصيين في البيئة الجزائرية في وضع النظام وتحديد الأولوية والحاجة منه يكرر في غياب الباحثيين في العنصر المهم وهوفي تقييم القدرة على تطبيق حيثياته ومستجداته ؛ فلا يمكن أن يدرس موضوع القيمة العادلة بنفس الأطر والطروحات التي عليها الشأن في البيئات الأكثر تقدما فليس بالضرورة أن يكون الموضوع له صدى في بيئات أخرى يكون له نفس الوزن والأهمية في البيئة المحاسبية الجزائر.

- ملاحق :

الجدول رقم 1 :أداء بورصة الجزائر خلال سنتي 2018 و 2019 :

البيانات	الربع الأول 2018	الربع الثاني 2018	الربع الثالث 2018	الربع الرابع 2018	الربع الأول 2019	الربع الثاني 2019	الربع الثالث 2019	الربع الرابع 2019
عدالشركات المدرجة	5	5	5	5	5	5	5	5
القيمةالسوقية (مليون دج)	40090	42275	44789	43935	4368547648	47648	44681	44777
أحجام التداول(ألف دينار)	36832	42089	83107	44052	48099	622100	107550	42773
عددالأسهم المتداولة (ألف)	50,04	48,9	81,20	22,80	0,55	718	1002,20	50,70

عدد أيام التداول	24	24	24	33	38	38	37	38
متوسط التداول اليومي (ألف	13,47	14,93	29,26	11,22	0,11	135,68	24,43	9,46
معدل دوران السهم (%)	0,09	0,1	0,19	0,10	1,12	1,82	0,24	0,10
مؤشر بورصة الجزائر	1201,71	1236,37	1445,70	1431,45	1391,20	1397,40	1540,70	1545,70
نسبة التغيير في المؤشر (%)	0,6	2,88	16,93	-0,98	-2,8	0,45	10,25	0,30

المرجع (مروة ، 2019، صفحة 111)

الشكل رقم (1)

ماهي المعوقات الحالية التي قد تؤثر على تطبيق القيمة العادلة ؟

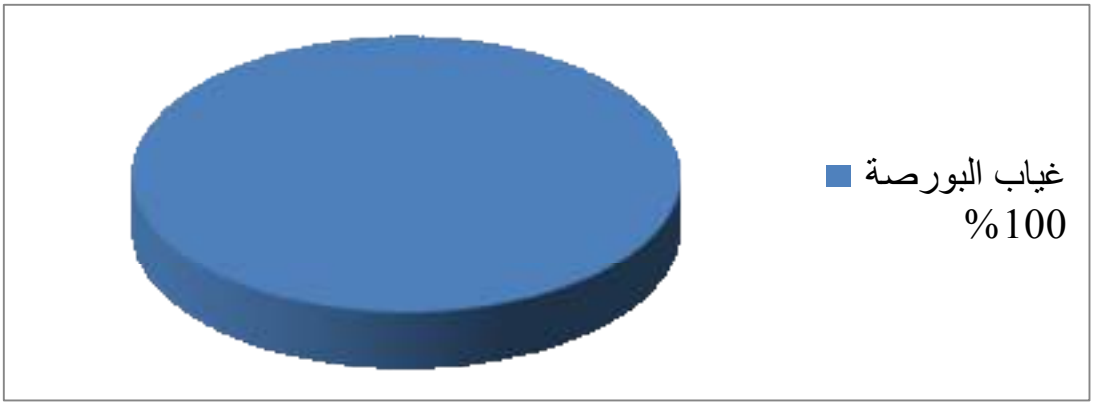

المصدر :من إعداد الباحث باستخدام برنامج ***ExCel***

الشكل رقم (2)

هل يمكن للمؤسسات تطبيق القيمة العادلة؟ كيف يمكن ذلك ؟

الامام إبراهيم، واقع ومعوقات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء الانفتاح نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية، (ص.ص217-232)

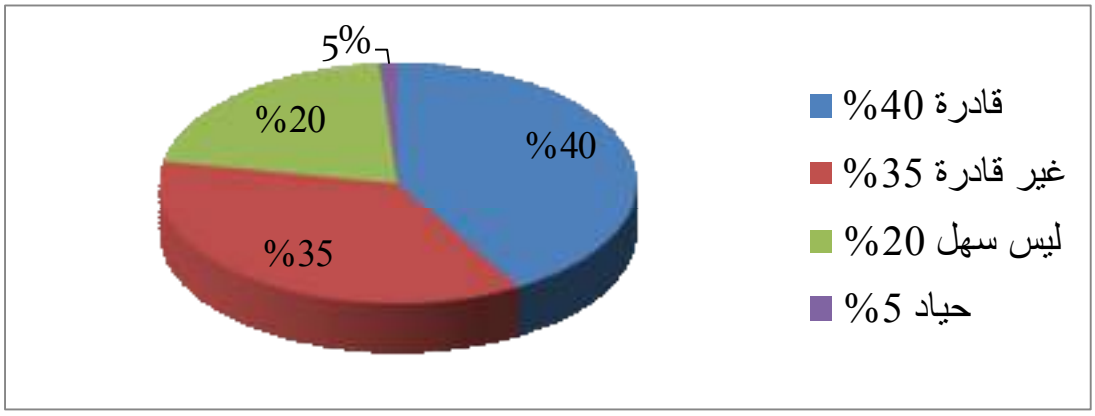

المصدر :من إعداد الباحث باستخدام برنامج ***ExCel***

الشكل رقم (3)

هل ترى بأنه يوجد توجه لدى المحاسبين من أجل تطبيق القيمة العادلة في الجزائر ؟

Erreur ! Des objets ne peuvent pas être créés à partir des codes de champs de mise en forme.

المصدر :من إعداد الباحث باستخدام برنامج ***ExCel***.

الشكل رقم (4)

هل ترى أن المعلومة المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية

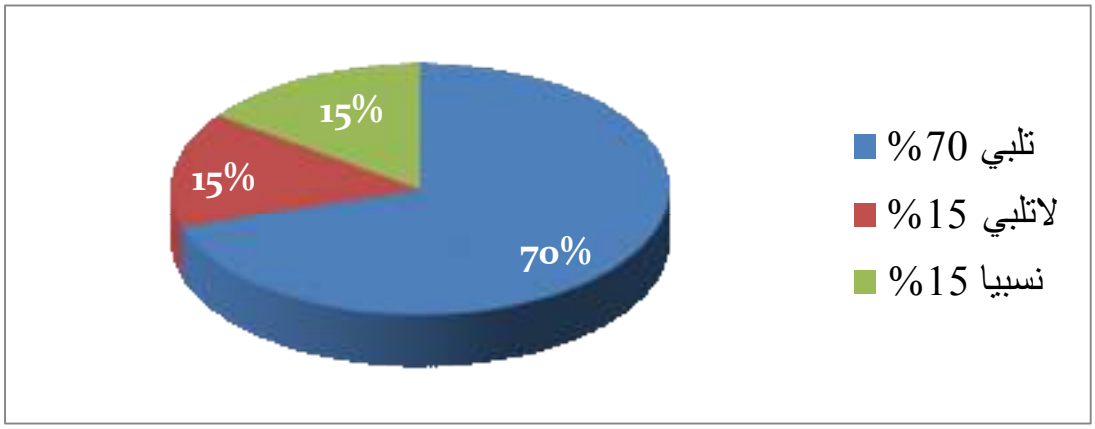

المصدر :من إعداد الباحث باستخدام برنامج ***ExCel*** .

الشكل رقم (5)

تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي يسهل من تطبيق القيمة العادلة في بيئتها المحاسبية ؟

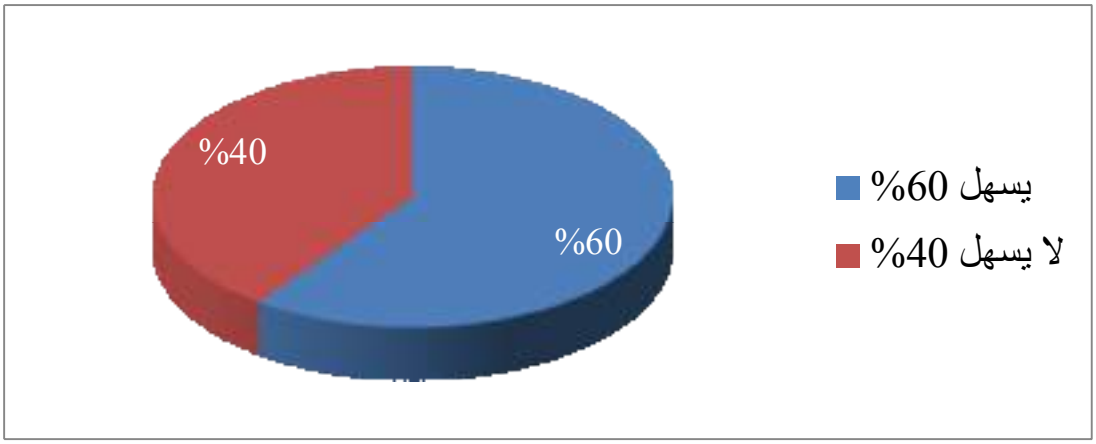

المصدر :من إعداد الباحث باستخدام برنامج ***ExCel*** .

استمارة المقابلة

جامعـــة قاصدي مرباح ورقـــــــــــــــــــــــلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

استمارةمقابلة

حول موضوع : **واقع ومعوقات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء الإنفتاح نحو تطبيق معايير المحاسبية الدولية**

دراسة استطلاعية لأراء عينة من مهني وأكاديمي المحاسبة بولاية وقـــــــــــــــــلة–

الهـــاتـــف: (0664956954)

البـــريد الالكتـــروني: (limamlimam470@gmail.com)

تحيةطيبةوبعد،،،

المعلومات الشخصية

الاسم (اختياري):.....

الجنس .....

3. العمر:.....

4.الشهادة العلمية.....

5.الشهادة مهنية.....

6.الوظيفة أو المهنة.....

7.الخبرة.....

8.الهيئة أو الشركة المستخدمة.....

9.المكان أو الموقع.....

10.عنوان البريد الالكتروني إن وجد.....

محور الدراسة : رأي المهتمين بالمحاسبة حول تطبيق القيمة العادلة

1. ماهي المعوّقات الحالية التي قد تؤثر على تطبيق القيمة العادلة؟
2. هل يمكن للمؤسسات تطبيق القيمة العادلة؟كيف يمكن ذلك؟
3. هل ترى بأنه يوجد توجه لدى المحاسبين من أجل تطبيق القيمة العادلة في الجزائر؟
4. هل ترى أن المعلومة المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية ؟
5. تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي يسهل من تطبيق القيمة العادلة في بيئتها المحاسبية ؟

- الإحالات والمراجع :

1:Barth. (1994). Fair value accounting . Evadence from investment securities and the market valuation of banks the Accounting Rwview, 60/75.

2: Ben hmauda. (2007). ninvestigation of capital market reactions of quoted French banks to pronouncements on IAS39. Accounting Association Amual conference London UK, 47/60.

3: collaogarnelqinew. (2007). Adoption of IFRS in spain. Intr nationaLAccountine quditing and taxation, 50/61.

4:Hans. (2013). B chistensen and valerivnikolaev does fair value accounting for non financial Assets pass lhe market. Jest theuniversity of chicago Boolh school of Business, 117/1130.

5: Larson. (2004). progress and obstacles identifi by large accounting fair survey. Interational Accounting and taxation, 50/63.

6: Lauxleuwth. (2009). crisis of fair value accounting . Marking sense of the recent debate Accounting organizations andsociety, 25/39.

7: Nelson. (1996). Fair value accounting for commercial banks . An empirical analysis of SFASN the Accounting Rivew, 50/60.

8:Ronen. (2008). To fair value or not to fair value . Abroader perspective Abacus, 36/49.

9: street. (2013). can tanselaricleentitledfair value versushistorical cost wnich is actually more Fair . Accounting and Finance Jel classification, 79/90.

10: أحمد زغدار ، و نعيمة مخلوفي . (2014). أثر تكييف النظام المحاسبي المالي مع متطلبات الإفصاح الدولي وتبني مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومة المؤسسة ، 123/107.

11: الشاطي سويتر . (2019). اقتصاديات الأسواق المالية . مصر : جامعة الإسكندرية .

12: أمال مهاوة . (2011). كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

13:أمال مهاوة . (2016). محاولة لتقييم شرعية الإصلاح المحاسبي على ضوء الإنتقادات الموجهة لشرعية المعايير الدولية للتقارير المالية حالة الجزائر (أطروحة دكتوراة) . كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، ورقلة : جامعة قاصدي مرباح .

14: بن بلغيث مداني ، و فريد عوينات . (30/29 نوفمبر , 2011). الاصلاح المحاسبي الجزائري دراسة تحليلية تقييمية .

15: بن حركو غنية . (2015). التنظيم المحاسبي في الجزائر وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي . العلوم الإنسانية والإجتماعية .

16: بن رحمون سليم . (2013). تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية وعالعلوم التجارية وةعلوم التسيير ، بسكرة : جامعة محمد خيضر .

17: بوحفص بن أودينة . (2020). مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لمحاسبة القيمة العادلة. الجزائر.

18: بوعلام صالحي . (2010). أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني النظام المحاسبي المالي (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر : جامعة الجزائر .3

19: بوقفة علاء. (2012). الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية . كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، ورقلة : جامعة قاصدي مرباح .

20: حمود الساعدي حكيم . (2015). الإحتيال في ظل القيمة العادلة . العلوم الإقتصادية والإدارية ، 725/.740
21: حميد فاطمة . (2017). أثر ثقافة الفاعليين في المحاسبة على تطبيق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر (أطروحة دكتوراة) . كلية العلوم الإقتصاديو والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر : جامعة الجزائر .3
22: خضير رجاء (2016) .القيمة السوقية المضتفة بين جدلية مفهوم التكلفة التاريخية والقيمة العادلة . دراسات محاسبية ومالية .155/170 ,
23: دحو عبد الغني بوزيدي . (2009). واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسلا الإقتصادية الجزائرية . كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، مستغانم : جامعة عبد الحميد بن باديس .
24: سفير محمد ، و مدات جمال . (2012). القيمة العادلة بين حتمية التطبيق وإشكالية التحديد . المعارف .
25: شنوف شعيب . (2010). الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي . أبحاث إقتصادية وإدارية ، 125/.140
26: صغراوي رفيقة . (2018). إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي . الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة ، 80/.103
27: طرطار أحمد ، و عبد العالي منصر . (2016). مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية . البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، 100/.117
28:عبد الرحيم مروة . (2019). واقع الإفصاح المحاسبي في بورصة الجزائر . المدبر ، 100/.117
29:عبد الفتاح عواد روحي. (2010). محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية . كلية الإقتصاد ، جامعة الشرق الأوسط : جامعة الشرق الأوسط .
30: محمد غنيمي سامي . (2012). محاسبة القيمة العادلة بين التأييد والمعارضة في ضوء الأزمة المالية المعاصرة . الدراسات والبحوث التجارية .
31: مسامح مختار . (2010). النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إقتصاد غير مؤهل . جامعة الوادي الجزائر .

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

الإمام إبراهيم (2022)، واقع ومعوقات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء الإنفتاح نحو تطبيق معايير المحاسبية الدولية ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 217-232.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**